الفلسطيني الموحد ... واذا كنا نخشى الاعباء علينا ان نقر المبدأ اولا ... والجنسية حق لكل فلسطيني يجب أن يأخذها وان يتمتع بها كأي انسان له وطن » (٣٨) . وان يكون شخص ما خطرا على الامن فان ذلك « ليس مبررا كافيا لرفض منحه حق الاقامة بالقطاع » (٣٩) .

وثمة راي ثالث لم ينطلق من قاعدة حقوقية ، بل سياسية لانه « ما دمنا في سبيل ابراز الكيان الفلسطيني ، وخصوصا على أرض القطاع ، يجب السماح لكل فلسطيني بالعودة الى جنسيته » (٤٠) . وعلى هذا الاساس ، فان « عدم الموافقة على منح الفلسطيني حق الرجوع الى جنسيته مخالف لمبدأ احياء الكيان الفلسطيني » (٤١) . ولكن مدير الداخلية لم ير من المسألة سوى « ان القطاع مزدحم بالسكان وحفظ الامن فيه من أشق ما يمكن » وأن اوضاعه الاقتصادية لا تحتمل ، مستدلا على ذلك بـ « حوادث السرقات التي سببها الفقر وحاجة الناس » (٤٢) . ولكن « حالة القطاع في تحسن » (٤٣) قالها أحد الاعضاء مقاطعا مدير الداخلية الذي رد رافضا الكلام الذي قيل عن تحسن الوضع الاقتصادي في القطاع . ولكن كان هنالك من رد عليه قائلا : « مدير الامن العام يقول ان الجنسية الفلسطينية حق لنا جميعا ولكن هناك اسباب معيشية واسباب تتعلق بالامن العام ــ هذه الاسباب أرجو من السادة الاعضاء ان يضعوها في كفة وان يضعوا الكيان الفلسطيني المنشود في كفة اخرى . هل نغلق على انفسنا ابواب هذا القطاع ونعتبره امارة من الامارات أو دولة من الدول ولا نفكر الا في حدود الـ ٢٥٠,٠٠٠ نسمة الذين يعيشون هنا .. وكيف نأكل وكيف نشرب وكيف نوزع العمل وكيف نشتغل ؟ يمكن اذا ضاق بنا العيش ان نسن من القوانين ما يمكننا من اقتسام لقمة العيش مع اخواننا الفلسطينيين » (٤٤) . ولكن ماذا عن الامن ؟! كان موقف المجلس التشريعي واضحا « حتى المجرمين في العالم عندما يطردون من دولة ما ، يرجعون أخيرا الى بلدهم ... فهل ينكر هذا الحق على أبناء هذا البلد ، وهذه الارض التي منها دماؤهم واجسامهم ... » (٤٥) . بقيت نقطة خلاف هي ، هل العودة الى الجنسية الفلسطينية تساوي حق الاقامة في القطاع ؟!..

تنازل مدير الداخلية قليلا ، فأعطى حق الاقامة لمن كان يسكن قطاع غزة حتى سنة ١٩٤٨ . ولكن هذا الراي رفض من قبل المجلس التشريعي ، الذي بقي مصرا على موقفه ، لان قبول اقتراح مدير الداخلية يعني التفرقة بين فلسطيني وفلسطيني ، وبذلك « تنشأ جنسية جديدة هي جنسية غزة ، وهذا ما لا ينص عليه القانون ، وانما القانون جاء عاما وواضحا فان من حق كل فلسطيني حتى ولو اصبح برازيليا ان يعود الى جنسيته الفلسطينية » (٤٦). اضافة الى ذلك ، « فاننا اذا فرقنا بين الاقامة والجنسية فنحن في الواقع قد